Al-MUTHANNA JOURNAL OF ADMINISTRATIVE AND ECONOMICS SCIENCES 2025;00:98–101

Scan the QR to view
the full-text article on
the journal website

مقالة بحثية

العلاقة بين ارتباط منفعة الموجودات للمصارف و قيمة المصارف التجارية

علي نعيم جاسم الزبيدي و رسل صبحي عبدالخضر

الملخص

هدف البحث الى معرفة تاثير العائد على حقوق الملكية والكفاءة التشغيلية للبنك على قيمة البنوك التجارية فضلا عن معرفة المشكلات الاساسية التي تواجه البنوك التجارية، ويمكن بيان مشكلة البحث بالسؤال الاتي: ما هو تاثير الكفاءة التشغيلية على الايرادات؟

وتوصل البحث الى وجود علاقة مباشرة بين قيمة اصول البنك وقيمة البنك ، فكل زيادة بمقدار درجة واحدة في المتغير المستقل (الرافعة المالية) يزيد المتغير التابع (قيمة البنك التجاري) بمقدار 0.6408) وثبات جميع المتغيرات المستقلة الأخرى، واقترح البحث جملة من التوصيات أهمها: على البنوك ان تنوع في مجال الاعمال المصرفية وان تدخل تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي بشكل موجز في عملها مما يساعد على تقليل تكلفة الانشطة المصرفية وبالتالي زيادة الربحية والتي بدورها تعكس قيمة البنك.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة التشغيلية ، العائد ، القيمة السوقية.

بحث مستل من رسالة الماجستير ((قياس الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج العائد على حقوق الملكية واثرها على قيمة المصارف التجارية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية))

منهجية البحث

اشكالية البحث

ينبع سؤال البحث من مسالة ما اذا كان قياس ارتباط الاصول المصرفية سيؤثر على سيولة البنوك التجارية.

هدف البحث

-شرح حول تاثير العائد على حقوق الملكية والكفاءة التشغيلية للبنك على قيمة البنوك التجارية

-معرفة على المشكلات الاساسية التي تواجه البنوك التجارية

فرضية البحث

ا- الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط بين منفعة الاصول لعينة البحث من البنوك وقيمة البنوك التجارية.

ب- الفرض السابع: لا وجود لعلاقة ارتباط بين نسبة التكلفة الى الدخل للمصارف في عينة الدراسة وقيمة المصارف التجارية.

الاطار النظري

اولا. البنوك التجارية

تعتبر البنوك من اهم واقدم المؤسسات الوسيطة المالية ، وتتمثل مهمتها الرئيسية في قبول الطلب والمدخرات والودائع لاجل من الافراد والادارات العامة والمشاريع وتعيد استخدامها في حساباتها الخاصة لاصدار الائتمان والخصم وما الى ذلك. الاعمال المالية للوحدة الاقتصادية.

من التعريف السابق للبنوك التجارية يمكن استنتاج النقاط التالية:

1. تقبل البنوك التجارية الودائع بجميع انواعها ، لذا فهي توفر للمودعين فرصًا متنوعة للاستثمار والادخار. هناك ودائع تحت الطلب وودائع ادخارية وودائع لاجل ، وكذلك شهادات ايداع ، والتي توفر فرصًا للاستثمار قصير الاجل.
2. تقدم البنوك التجارية الخدمات المصرفية لجميع العملاء ، اي انها لا تقتصر على توفير الخدمة لقطاع محدد حيث لا توجد قطاعات اخرى ، ولا تقتصر على خدمة فئة معينة من الافراد.
3. تقدم البنوك التجارية انواعا متعددة من القروض ، اذ كانت قصيرة الاجل او متوسطة الاجل او طويلة الاجل ، مما يوفر للمقترضين فرصًا متنوعة.
4. للبنوك التجارية حرية في تمويل مختلف المشاريع الزراعية , الصناعية , التجارية , والخدمية.
5. بامكان البنوك التجارية تقديم مجموعة متعددة من الخدمات التسهيلات المصرفية.

بالاضافة الى الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الودائع واصدار القروض) ، يمكن ان تقدم ايضًا العديد من الخدمات الغير تقليدية الاخرى مثل الخدمات الالكترونية ، دراسات الجدوى الاقتصادية ، الاستشارات المصرفية المالية ، وخدمات للعملاء ، الخ.

ثانيا: الخصائص التجارية للبنوك التي تختلف عن المؤسسات المالية الاخرى :

فيما يلي خصائص البنوك التجارية التي تميزها عن البنوك الاخرى:-

1. البنوك التجارية مثل غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة ، تقوم بتجميع مدخرات العملاء على شكل ودائع ، بغض النظر عن نوع الايداع ، ويعتبر المودع (مالك الوديعة) دائنًا والبنك مدين. البنوك هي المؤسسات المصرفية الوسيطة التي تسمح لدائنيها بالاحتفاظ بالودائع على شكل ودائع تحت الطلب (ودائع تحت الطلب) ، والتي يمكن سحبها من خلال الصكوك والتي يمكن نقل ملكيتها الى اطراف ثالثة من خلال الصكوك ، ومن هنا يمكن ملاحظة ذلك. ان البنوك التجارية هي المسؤولة عن قبول الودائع تحت الطلب ،

Received 10-11-2022; revised 10-12-2022; accepted 13-12-2022. Available online 28-2-2025
E-mail address: rasel.sab.fin@mu.edu.iq.
https://doi.org/10.52113/2572-5386.1000
2572-5386/© 2025 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتعتبر الالتزامات المالية الناشئة عن الودائع نقدًا يمكن سحب النقد من اجلها لانها صكوك مصرفية ، وبالتالي فهي تمثل جزء من المعروض النقدي ، وهي قدرة لا تمتلكها المؤسسات المالية الاخرى.

1-تمتاز البنوك بتوليد ودائع جديدة تحت الطلب (ودائع الطلب) من خلال الاقراض وتوفير الاستثمار في مختلف الاوراق المالية ، وكذلك الودائع تحت الطلب الجديدة (المشتقات) على شكل نقود ، وهذه الودائع تحت الطلب (المشتقات) كانت في الاصل. لا يوجد. نظرًا لان جزءًا كبيرًا من ودائع البنوك التجارية يتم تداوله كنقود ، وبما ان الودائع تحت الطلب هي جزء من المعروض النقدي ، وتشكل الجزء الاكبر من المعروض النقدي في البلدان المتقدمة صناعيا ، فان اي زيادة في الودائع تحت الطلب تاتي ضمن مجموع اجمالي الودائع بالخارج. المعروض النقدي ، والباقي هو نفسه ، مما يعني ان البنوك التجارية تلعب دورا مهما في تاثيرها المباشر على المعروض النقدي. الامر نفسه ينطبق على البنوك التجارية ، لكن القروض التي تقدمها لا تجلبها بالضرورة. التاثير على المعروض النقدي واضح لانك تتداول المال لم يتم انشاء عالم الائتمان من قبل هذه المؤسسات المالية ، ولكن من اقراضها.

2-الودائع تحت الطلب للبنوك التجارية هي المصدر الرئيسي لاموالها ، وتتميز هذه الودائع بامكانية السحب الفوري دون سابق انذار ، بينما في المؤسسات المصرفية الاخرى ، معظم مصادر الاموال ليست على شكل ودائع. مقارنة بالمؤسسات الاخرى ، تواجه البنوك التجارية مخاطر اكبر في عملياتها ، مما يجبرها على ان تكون اكثر تحفظًا في الاداء وباهتمام اكثر من المؤسسات الاخرى لتعديل متطلبات السيولة لاصولها (اي يمكنها الوفاء بالتزاماتها المختلفة على الفور) والربحية (اي الحد الاقصى لصافيها الايرادات).

ثالثا: ظهور البنوك التجارية

ان ارتباط ظهور البنوك التجارية تاريخيا يتمثل بتطور انشطة الصيرفات والصائغين الذين احتفظوا بالنقود التي اودعها التجار والرجال لديهم منذ فترة طويلة. رجال الاعمال وكل من يريد حماية امواله من الضياع او السرقة ، فيضع صائغ الذهب والصرافون النقود في خزائنهم ويسلمون المودع ايصالًا يتضمن المبلغ الذي اودع. تم اخذ الايصالات والودائع ، وبمرور الوقت بدا الافراد في قبول الايصالات فيما بينهم كوسيلة للتبادل ، بينما تُرك النقود او الذهب في خزنة الصائغ. يصدر الجواهريون الايصالات على شكل ايصالات (وليس ذهبًا او نقودًا) ومنحها للمقترضين ، خاصة بعد ان يثق الافراد في تلك الايصالات ، حيث يمكنهم استبدال الذهب في اي وقت ، تمامًا كما يتعاملون معهم.

بمعنى ما ، بدات هذه المؤسسات التحول الى بنوك تجارية بمرور الوقت في تكوين عملات جديدة (ودائع) ، والتي تمثل تحولًا كبيرًا في الانشطة المصرفية التجارية ، حيث تمكنت من توليد دورات متزايدة لتداول اموال العملات ، وبالتالي فهي تجارية ولا تعد البنوك مؤسسات مالية او بنوك وسيطة بين المقرضين (المدخرين) من جهة والمقترضين (مستثمرون) ، لكنهم ايضًا مؤسسات مالية ، وعلى عكس المؤسسات المصرفية والمالية الاخرى ، لديهم القدرة في التاثير على المعروض النقدي من خلال قدرتهم على توليد الائتمان المصرفي.

رابعا: اهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية الى ان تحقق اهداف رئيسية ثلاثة هي : الربحية , السيولة , والامان.

1- الربحية

تهدف ادارة البنك دوما الى تحقيق اقصى ربح ممكن لمالك البنك ، لان المعيار الرئيسي لكفاءة الادارة هو حجم الربح الذي يحققه. بالاضافة الى ذلك ، فان الوظيفة الرئيسية للادارة كبنك تجاري هي تحقيق الارباح.

لكي يكون البنك مربحًا ، يجب ان تتجاوز ايراداته تكاليفه. يشمل دخل البنك ما يلي:

- الفائدة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية.
- عمولة ائتمانية يتقاضاها البنك مقابل تقديم الخدمات للاخرين.
- مصاريف الخدمات التي يقدمها البنك والتي لا علاقة لها بطبيعة العمل المصرفي مثل تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية واعداد دراسات جدوى اقتصادية.
- مكاسب العملة الاجنبية ، اي الربح الناتج عن انتشار العرض والطلب.
- الدخل الاخر ، مثل عوائد استثمارات الاوراق المالية ، والعائدات على الكمبيالات المخصومة ، واي مكاسب راسمالية يحققها البنك من بيع احد اصوله فوق قيمتها الدفترية.

اما التكاليف البنكية فهي تشمل الاتي:

- يتم خصم الفائدة من الودائع التي يدفعها البنك.
- عمولة يتقاضاها بنك من مؤسسة مالية اخرى مقابل تقديم خدمات لنفس البنك.
- مصاريف ادارية وعمومية.

2- السيولة Liquidity

تشير السيولة في اي اصل الى الدرجة التي يمكن بها تحويل الاصل بسهولة الى نقد باسرع سرعة واقل خسارة ، وبالتالي فان السلع الاكثر سيولة وهي العقارات ، وتكون المستحقات اكثر سيولة من سلع سحب المودعين والوفاء بطلبات الائتمان واي طلبات او حلقات مالية اخرى ، وهذا يعني انه يجب على البنوك التجارية الحفاظ على نسب سيولة تسمح لها بالوفاء بالالتزامات في اي وقت ، حيث لا يمكن للبنوك التجارية تاجيل سداد التزاماتها مثل المؤسسات التجارية الاخرى مستحقات ولو لفترة من الزمن مجرد الاشاعة عن نقص السيولة الكافية في البنوك كافية لزعزعة ثقة المودعين ودفعهم لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ مما قد يعرض البنك لخطر الافلاس.

3- السلامة Security

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب الخسائر التي تتجاوز راس مالها ، واي خسائر من هذا القبيل تعني ابتلاع بعض اموال المودعين ، مما يتسبب في افلاس البنوك التجارية. لذلك ، تهدف البنوك التجارية الى ايجاد اقصى درجات الامان للمودعين. من خلال تجنب المشاريع ذات المخاطر العالية وتنوع المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك ، حيث يؤدي ذلك الى تغييرات في العملاء (المودعين والمقترضين) وانشطتهم ، وتغيرات في حساسية هذه الانشطة للظروف الاقتصادية العامة. من احتمال حدوث عمليات سحب ضخمة مفاجئة ، تتعرض البنوك لخطر الصعوبات المالية.

باختصار ، يبدو ان هناك تناقضًا واضحًا في الاهداف الثلاثة الاولى. هذه مشكلة تتعلق بادارة البنوك. على سبيل المثال ، يمكن للبنوك التجارية تحقيق درجة عالية من السيولة عن طريق تخزين كميات كبيرة من النقد في خزائنها ، ولكن هذا سوف لها تاثير سلبي على الربحية. ، يتاثر الهدف سلبًا ، والنقدية راكدة في الخزانة ، ولا يتم تحقيق اي عائد بينما يحتاج البنك الى دفع فائدة (فائدة) على ودائع العملاء.

وبالمثل ، يمكن للبنوك التجارية استثمار الاموال في استثمارات ذات عائد مرتفع للوصول الى هدف تحقيق الارباح ، ولكن هذه الاستثمارات غالبًا ما تكون مصحوبة بمخاطر مرتفعة وستتسبب في خسائر في رأس المال كبيرة للبنك. البنك يقوض الهدف الثالث الذي يسعى اليه البنك وهو تحقيق سلامة اموال المودعين ، فما الحل؟

يعتقد البعض من الباحثين في ان الهدف الرئيسي الذي يجب على البنوك التجارية ان تسعى اليه هو تعظيم هامش الربح (Profil Maximization) ، وهو ايضًا الهدف الرئيسي لاصحاب البنوك هو المالية ، وزيادة الوضع الامني ، ومن ثم تصبح السيولة والامن قيودًا

(التفسير) بدلا من الاهداف ، مقارنة باهداف الربح.

يمكن للبنك النظر في الانجاز المناسب والتنسيق بين الربحية والسيولة والسلامة من خلال سياسة التوظيف الخاصة به للحفاظ على امان اعماله وتحقيق اهداف مالكه.

الجانب العملي

نتائج اختبار الفرضية

تنص الفرضية الفرعية الرابعة للموضوع الاول على انه "لا يوجد ارتباط بين منفعة الاصول لبنوك عينة البحث وقيمة البنك.

لاختبار الفرضية سنقوم باستخدام اختبار الارتباط (Pearson) واستخدم برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) بالنتائج التالية:

جدول (1) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى

Correlations

		قيمة المصرف	العائد على حقوق الملكية
قيمة المصرف	Pearson Correlation	1	0.673439
	Sig. (2-tailed)		0.0006
	N	44	44
العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	0.673439	1
	Sig. (2-tailed)	0.0006	
	N	44	44

**. Correlations were significant at the 0.01 (two-tailed) level.

اظهرت نتائج الاختبار في جدول رقم (1) ان قوة ارتباط (ارتباط بيرسون) بين منفعة الاصول وقيمة البنك تبلغ (67٪) ، وتشير القيمة الموجبة للارتباط الى وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين.

اشارت النتائج ايضا الى مستوى اهمية اختبار Sig(2-tailed) تساوي (0) ، والتي تقل 0.05 عن قيمة الخطا المقبول المحددة في العلوم الاجتماعية ، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الاولى ، وهي "لا يوجد ارتباط" بين فائدة الاصول لبنك عينة الدراسة وهناك علاقة مباشرة بين قيمة البنوك التجارية مما يشير الى وجود علاقة مباشرة بين منفعة الاصول للبنوك عينة البحث وقيمة البنوك التجارية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

1-توجد علاقة مباشرة بين قيمة اصول البنك وقيمة البنك ، فكل زيادة بمقدار درجة واحدة في المتغير المستقل (الرافعة المالية) يزيد المتغير التابع (قيمة البنك التجاري) بمقدار 0.6408) وثبات جميع المتغيرات المستقلة الاخرى. ولاهمية معاملات الانحدار

2-توجد علاقة ارتباط سالبة بين نسبة التكلفة الى الدخل للمصارف وقيمة البنوك التجارية في عينة البحث مما ينعكس على الية عمل البنوك لخفض التكاليف وزيادة الدخل ، وهناك اثر عكسي على العائد على الاصول وتاثير قيمة الاصول على القيمة السوقية ، لان عائد الاصول وعائد الودائع لهما تاثير على القيمة المالية للبنوك التجارية

ثانيا: المقترحات

1- على البنوك ان تنوع في مجال الاعمال المصرفية وان تدخل تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي بشكل موجز في عملها مما يساعد على تقليل تكلفة الانشطة المصرفية وبالتالي زيادة الربحية والتي بدورها تعكس قيمة البنك.
2- على البنك ان يقيم توازنا بين التدفقات النقدية والودائع لدى البنك ، وان يسعى الى الاستخدام الامثل للودائع.
3- يجب على البنوك التجارية النظر في اتخاذ قرارات استثمارية بشان تكلفة التمويل الناجح من حيث السياسة الائتمانية ، وبذل الجهود لدراسة العوائد المتوقعة بعد اعتماد السياسة ، وذلك لتقليل معدل الفائدة على مخاطر البنك والتضخم والتخلف عن سداد القروض المتمثلة في البنك.

المصادر

د. احمد النجار،(1982), **"البنوك الاسلامية ماذا قالوا"**، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، القاهرة.
ا. انجو كارستن، (1984) , **"الاسلام والوساطة المالية"** ، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي، المجلد 2 العدد، 1 ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
د. بشير عباس العلاق، (1998) , **"ادارة المصارف مدخل وظيفي"** الاردن، 1998.
ا. حسن النجفي، (1992) , **"سوق الاوراق المالية"** ، مكتبة النجفي، بغداد .
د. خليل محمد حسن الشماع ،(1975), **"ادارة المصارف "**, الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد.
زبير اقبال ، عباس ميراخور، (1978) , **"النظام المصرفي الاسلامي"** ، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
د. سامي حسن حمود،(1990), **"تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية"** ، ملتقى الفكر الاسلامي، الجزائر .
Berman , B., Marketing channels, John Wily and sone, inc.,1996.
Brien J., Management information system, Managing information technology in the network enterbrise, northern , Arizona University, Richard Irwin , Inc., 1996.